وصح الاستثناء كبيع بر في سنبل وباقلا في قشر

واجرة الكيل على البياع ووزن اثمان على المتاع

باب خيار الشرط

يصح للبائع اولمن شرى اولهما ثلاثة لا اكثرا

الا اذا أجاز في الثلاث صح وذكرها في شرط نقد قد صلح

وملك بائع به لا يخرج ـ اما خيار المشتري فيخرج

والعلم شرط الفسخ لا الاجازة بالموت يسقط او مضى المدة

لو باع عبديه على الخيار في فرد لغى العقد بلا توقف

لكن اذا فصل فيه الثمنا صح اذا عبد الخيار عينا ـ

مشتريان بالخيار ذا رضى وذا أبى فعقدهم لم ينقض

وشرط كتب او لخبز عدما ان شاء رد المشتري وتما

باب خيار الرؤية

صح شرا ما لم يركن له ـ رد اذا رآه ان يبطله

ولم يكن لبائع لمشتري ثم كفت رؤية وجه الصبر

كذا رقيق ودواب مع كفل وظاهر الثوب اذا بيع حصل

والدار لا بد لها من داخل ورؤية الوكيل كالموكل

وعقد اعمى صح والخيار له يسقط في العقار عند الوصف له

وغيره بالجس او بالشم او ذوقه كرؤية في الحكم

ولا خيار لامرئ قد اشترى ما قد رآى ما لم يكن تغيرا

من اشترى شيئا فبالتصرف في البعض لا رد سوى ما يشتهي

« باب خيار العيب »

ويأخذ المبيع بالذي اشترى أو ان يرده لعيب ان يرى

والعيب ما أوجب نقصان الثمن عند التجار كالجنون والنتن

Copyright © King Saud University